المستخلص

يؤدي النظام الانتخابي في أي بلد دورا كبيراً و اساسياً في تحديد طبيعة التمثيل البرلماني، وقيام البرلمان بدوره التشريعي والرقابي بما يحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم وحماية مكاسبهم وسلامتهم ومستقبلهم.

والانتخاب هو الوسيلة القانونية التي يستطيع المواطنين بموجبها منح سلطته للممثلين عنه للمشاركة في إدارة شؤونهم، وتقوم نظم الانتخاب بمهمة توزيع المقاعد البرلمانية، و تحديد الفائزين من أجل تمثيل كافة التيارات والتوجهات المختلفة(الأغلبية والأقلية)، ويتحقق ذلك بتشريع نظام انتخابي عادل بالدرجة الإساس من جهة، وتحقيق الفاعلية والعدالة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، واحترام تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، وهذا يمكننا من النظر إلى الانتخاب ليس بوصفه وسيلة تقنية من حيث الممارسة ، ولكن من خلال النظر إلى نتائجه الانتخابية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتأثير على توازن المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد بأكمله، وهناك العديد من أنواع النظم الانتخابية التي يتم استعمالها والتي تختلف أثارها ونتائجها بحسب الظروف الموجودة في البلد ومستوى توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع، ويتم تصنيف هذه الأنواع بحسب نوع العلاقة بين الصوت والمقعد البرلماني ومستوى الأصوات المهدورة، أي يتم تصنيفها على أساس معيار احتساب الأصوات اللازمة للفوز بأحد المقاعد البرلمانية إلى انظمة عديدة منها معادلات حسابية بسيطة كما في نظام الأغلبية أو تتسم بالتنوع والتعقد كما في نظام التمثيل النسبي.

و إنّ الدول تتأثر بطبيعة النظام الانتخابي والحسابي المتبع، ويظهر بصورة واضحة في تأثير النظم الانتخابية في الأحزاب السياسية وبرامجها وطبيعة حملاتها وعملها المستقبلي وحق المعارضة البرلمانية والسياسية والتأثير في منظومة صياغة القرار السياسي وصنعه، كما تؤثر في طبيعة وكيان الدول، وفي المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وأنّ القوانين التي تنظم العملية الانتخابية في العراق، تعرضت لتغييرات عديدة سواء من حيث النظام الانتخابي الذي يحدد شروط الترشيح ومستوى التمثيل والتصويت والآلية التي من خلالها يتم تحويل الأصوات إلي مقاعد برلمانية ومستويات الكوتا والدوائر الانتخابية وعدم وجود تعداد سكاني حقيقي، أو من خلال التعديلات التي ترتب عليها تغيرات كمية ونوعية لها أهمية كبيرة بالنسبة للعملية الانتخابية، فأن ذلك يضّيق من طبيعة الديمقراطية ويضّيق من مساحة مشاركة الناخب في عملية صنع القرار، ومن المهم الإشارة إلى أن الدستور وضع مبادئ عامة لتنظيم

الانتخابات من أجل نجاحها وتثبيتها في العراق وفقاً للمبادئ التي ساهمت في صياغة قانون الانتخابات والذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الأسس الدستورية للقوانين المنظمة للانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي.

وفي ظل التغيرات التي شهدها النظام الانتخابي، وما تبعها من تأثيرات على الكتل البرلمانية في العراق، يثار تساؤلات عن تأثير الطريقة الانتخابية المعتمدة على بنية مجلس النواب العراقي وأدائه التشريعي والرقابي؟.

فالتساؤلات هي محور دراستنا للموضوع، معتمدين في ذلك على المنهج الوظيفي البنيوي كآلية لتفسير أداء مجلس النواب العراقي منذ العام ٢٠١٠وتحليله أيضاً، وكذلك استعمال المنهج المقارن لغرض إجراء مقارنة بين الصيغ والعمليات الانتخابية التي شهدها العراق منذ العام ٢٠١٠.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود علاقة عكسية بين طرق توزيع المقاعد النيابية في العراق منذ العام ،٢٠١٠ وبين بنية واداء مجلس النواب العراقي، فتأثر طرق توزيع المقاعد النيابية في التمثيل البرلماني للأحزاب السياسية، بما يتناسب وحجمها الحقيقي في البلد، فقد تفسح المجال أمام الأحزاب الكبرى كي تمثل في البرلمان بمقاعد أكبر من حجمها الحقيقي في البلد.

فقد اثر اتباع طريقة (القاسم الانتخابي)، في أهدار كبير في أصوات الناخبين، وعدم تمكن الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقعد نيابي، وإنّ طريقة (سانت لاغو) أدت إلى تعددية كبيره وذلك بحصول الغالبية من المرشحين على مقاعد برلمانية، ومن ثم أنعكس على أداء مجلس النواب العراقي.